

معاقبة «حزب الله» ومعاقبة لبنان

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

في بلد اسمه لبنان، لم يعد فيه مكان للمنطق، ليس معروفا هل في الإمكان إنقاذ أي مؤسسة من مؤسسات الدولة والحؤول دون انهيار اقتصادي. لعل أخطر ما في الأمر أن هناك غيابا لأي وعي من أي نوع لدى كثيرين موجودين في السلطة لا يدركون معنى أن الإدارة الأميركية قررت الذهاب إلى النهاية في عقوباتها على «حزب الله» الذي لديه ثلاثة وزراء في الحكومة.

هل ستذهب الإدارة الأميركية إلى معاقبة لبنان أم تكفي بمعاقبة «حزب الله»؟ هذا السؤال يطرح نفسه، علما أن هناك سؤالا آخر أهم منه بكثير هو الآتي: هل يمكن معاقبة «حزب الله» من دون معاقبة لبنان؟

من هذا المنطلق، كانت زيارة الرئيس سعد الحريري لواشنطن في غاية الأهمية على الرغم من أنها، في الأصل، زيارة خاصة. هناك محاولة يقوم بها رئيس مجلس الوزراء اللبناني، وهو من المسؤولين اللبنانيين القلائل القادرين على إجراء محادثات جنبة مع كبار المسؤولين الأميركيين، للحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بلبنان. لا يمكن بالطبع الاستخفاف بالكلام الصادر عن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن أنه أثار مع الحريري «القلق الشديد في ما يخص حزب الله» مؤكدا أن «العقوبات الأميركية على الحزب وأعضائه ستستمر». يشير مثل هذا الكلام إلى مدى الجدية الأميركية في التعامل مع موضوع «حزب الله» بغض النظر عما يمكن أن يكون لهذا التعاطي من انعكاسات على لبنان. هناك للمرة الأولى في واشنطن مدرسة تتصرف بطريقة مختلفة. لا يهجم هذه المدرسة ما الذي يمكن أن يحل بلبنان ما دام الهدف هو «حزب الله» وما دام هناك من يريد تغطية الحزب، الذي ليس سوى لواء في «الحرس الثوري» الإيراني، على أعلى المستويات. هناك في واشنطن من لا يزال يعتقد أن في الإمكان التفرقة بين لبنان و«حزب الله»، فيما هناك من يرفض ذلك ويرى أن لبنان والحزب جسم واحد.

وجعل لبنان امتدادا لهذا المحور الذي يبدأ في طهران ويمر ببغداد ودمشق وصولا إلى بيروت.

في الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع اتفاق القاهرة في تشرين الثاني - نوفمبر من العام 1969، يبدو لبنان وكأنه بلد يلفظ أنفاسه الأخيرة على الرغم من إثباته أنه يمتلك صيغة فريدة سمحت له بالصمود طوال كل هذه السنوات. تدين أن لبنان ليس بلدا «هشًا» كما يقول بشار الأسد، بل هو أقوى بكثير مما يعتقد. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان بقي على رجليه طوال كل هذه السنوات في ظل السلاح الفلسطيني والاحتلال السوري وكل هذه الميليشيات الطائفية والمذهبية التي كان هدفها الاستيلاء على جزء من الأرض والسلطة.

في غياب القدرة على عقلنة

«حزب الله»، هل من قدرة على عقلنة بعض مسيحيي لبنان الذين لا تتجاوز ثقافتهم السياسية بضع كلمات باللغة الفرنسية لا أكثر ولا أقل

ما يثير كل أنواع المخاوف هو غياب الوعي لدى مسيحيي السلطة لخطورة ما يمثل «حزب الله» كأداة إيرانية تستخدم في كل حروب المنطقة، بما في ذلك اليمن. تجاوزت هذه الفئة المسيحية كل الخطوط الحمر التي كان مفترضا بها أن تحترمها، بما في ذلك معنى أن تتحكم بالبلد ميليشيا مذهبية ذات عناصر لبنانية تتلقى أوامرهم من إيران. هذا ليس سراً ما دام الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله يكرر المرة تلو الأخرى أنه «جندي» لدى الولي الفقيه. كيف يمكن لطرف لبناني اعتبار نفسه «جندياً» لدى الولي الفقيه، أي لدى المرشد على خامنئي من جهة، وأن يكون لديه أي هم لبناني باستثناء استخدام البلد «ساحة» في خدمة «الجمهورية الإسلامية» من جهة أخرى؟ لا يزال لبنان يعيش في 2019 تداعيات اتفاق القاهرة، على الرغم من أنه الغي في عهد الرئيس أمين الجميل ولكن ليجل مكانه اتفاق آخر لا يسمح لـ«حزب الله» بفرض وصايته على الدولة اللبنانية فحسب، بل بالتحكم أيضا بكل مفاصل هذه الدولة بعدما

وجد غطاء مسيحيا له. ليس صدفة أن قاسم سليمان قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني تحدث صراحة عن امتلاك إيران الأكثرية في مجلس النواب اللبناني بعد الانتخابات الأخيرة التي أجريت على أساس قانون من صناعة «حزب الله».

لا يمكن للمسيحيين في لبنان، الذين لم يترددوا في الوقوف في وجه فرقة موسيقية اسمها «مشروع ليلي» تقدم عرضا حضاريا، أن يسقطوا إلى أدنى من الدرك الذي بلغوه. ثمة من يقول إن قسما من المسيحيين اللبنانيين على استعداد دائم للتفوق على نفسه ما دام ليس لديه من يسال كيف يمكن استعادة حقوق المسيحيين غير سلاح «حزب الله»؛ كيف يمكن أن يخدم المسيحيين دخولهم في لعبة إضعاف الدروز؛ كيف يمكن لهؤلاء تجاهل أن الأكثرية السنّة أخرجت السوري من لبنان في نيسان - أبريل من العام 2005، بعدما نادت بـ«لبنان أولا» لكنها لم تستطع لأسباب معروفة من بينها انتصار «حزب الله» على لبنان في حرب صيف العام 2006. الحؤول دون سقوط البلد؟

ما الذي سقّره الإدارة الأميركية في ظل المحطيات اللبنانية المتواصلة؟ أي مدرسة ستنتصر في واشنطن؟ الأكد أن السعي الحريري عمل ما يستطيع عمله من أجل الحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بلبنان، لكن تأثير جهوده سيظل محدودا في حال لم يحصل وعي مسيحي واستيعاب لمعنى إيجاد غطاء لـ«حزب الله» بحجة الرغبة في الانتقام من المسيحيين الآخرين ومن السنة والدروز ومن شخص وليد جنبلاط بالذات. لا بد أخيرا من العودة إلى السؤال الذي سبق طرحه. هل يمكن لأمر معاقبة «حزب الله» من دون معاقبة لبنان؟ الأمر ممكن في حال وجد من يفهم «حزب الله» أن لا غطاء مسيحيا لديه وأن مصلحة لبنان تتجاوز الحسابات الطائفية من نوع الوصول إلى رئاسة الجمهورية... أو الاعتقاد أن الدروز صاروا في موقف ضعيف وأن في الإمكان الانتقام منهم بسهولة عبر تقسيم الطائفة التي لا زعيم آخر لها في هذه الأيام غير وليد جنبلاط، أو الاعتقاد أنه أن أوران انتزاع الصلاحيات التي أمتها اتفاق الطائف لرئيس مجلس الوزراء السنّي. من يريد تصفية حساباته مع السنة، إنما يريد تصفية حسابات مع دول الخليج العربي لمصلحة إيران ولا شيء آخر غير ذلك. في غياب القدرة على عقلنة «حزب الله»، هل من قدرة على عقلنة بعض مسيحيي لبنان من الذين لا تتجاوز ثقافتهم السياسية بضع كلمات باللغة الفرنسية لا أكثر ولا أقل...



مسار تفاوض جديد أميركي- تركي حول إنشاء «ممر آمن» شرق الفرات

رانيا مصطفى

تقرر إنشاء مركز عمليات مشترك أميركي- تركي في ولاية شانلي أورفة التركية على الحدود مع سوريا، يبدأ عمله مطلع الشهر المقبل، بعد زيارة وفد عسكري أميركي إلى المنطقة مؤلف من 6 ضباط، في خطوة أميركية جديدة لفتح ما يشبه مسار تفاوض جديد على تفاصيل المنطقة الأمنة شرق الفرات وشمال سوريا، لتهدئة المخاوف التركية من خطر نشاط وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها أنقرة تابعة لحزب العمال الكردستاني المصنف لديها إرهابيا. وسيتم إنشاء 10 نقاط مراقبة تركية في مناطق ذات غالبية عربية، على أن يتم الاتفاق على زيادتها مستقبلا.

لطالما اختلف الطرفان التركي والأميركي حول تفاصيل هذه المنطقة وعمقها، لكن هناك اتفاقا اليوم على تسميتها بـ«الممر الآمن» الخالي من السلاح الثقيل، وصالح لعودة اللاجئين من أهالي المنطقة وغيرهم. بعد أن كانت تركيا تطلق عليها اسم «المنطقة الآمنة»، غرار منطقتي غصن الزيتون ودرع الفرات، لضمان عدم قيام كيان كردي على حدودها تقوده وحدات حماية الشعب.

لا اتفاق حول هذا الممر الآمن حتى الآن؛ تتمسك أنقرة بمطلب أن تكون المنطقة على كامل الحدود السورية وبعمق 20 ميلا (32 كيلومترا) وأن تكون خالية من الوحدات الكردية، وأن تكون طرفا أساسيا في الإشراف عليها. تنازلت واشنطن وقبلت أن تكون المنطقة على كامل الحدود، وطرح على أنقرة أن تكون بعرض 18 كيلومترا خالية من السلاح الثقيل، وعلى ثلاثة مسارات؛ المنطقة الأولى بعرض 5 كيلومترات وخالية من الوحدات وتسير فيها دوريات مشتركة تركية- أميركية، ويحكمها مجلس محلي، ويمنع على القوات التركية دخول المناطق ذات الغالبية الكردية، والثانية بعرض 9 كيلومترات، تحت السيطرة الأميركية وخالية من السلاح الثقيل، ثم 4 كيلومترات أخرى منزوعة السلاح، فيما ستكون نقاط المراقبة التركية مراكز مجهزة لعودة اللاجئين.

من المرجح أن هناك ميولا أميركية جديدة لترتيب وضع منطقة شرق الفرات، وتحقيق الاستقرار، وربما فرضها على الحل السياسي كمنطقة ذات استقلال سياسي واقتصادي، دون انفصالها، وأن تبدأ فيها عملية إعادة الإعمار بشكل مستقل عن كامل سوريا، ما يقطع على الروس فرصة الاستفادة من ثرواتها (90 بالمئة من النفط السوري، ونصف الغاز). وتظهر تصريحات القادة الكردية في مجلس سوريا الديمقراطية بعض الارتياح مع الكثير

من الحذر، خاصة أن التوصل إلى اتفاق سيجنب المنطقة مواجهة مفتوحة على احتمالات خطيرة، ودون أن تتخلى الولايات المتحدة عنهم، حيث ما زالت ترسل لهم الدعم لمنع عودة تنظيم داعش. ويبدو أن رسالة عبدالله أوجلان في شهر مايو الماضي من سجنه إلى قوات سوريا ضباط، في خطوة أميركية جديدة، افتتحت مفاوضات غير مباشرة مع الأتراك بشأن ترتيبات شرق الفرات.

لكن تنفيذ اتفاق المنطقة الآمنة ليس بيسر حال واشنطن، إذ عليها مراعاة الديموغرافيا السورية، وإقناع الوحدات بالانسحاب من المناطق المتفق عليها، وتهدئة مخاوف تركيا التي لا تتفق بالوعود الأميركية بعد تجربة اتفاق «خارطة الطريق» في منيح المتفق عليها في يوليو 2018.

الاتفاق على ترتيب الوضع شرقي الفرات إذا ما تم، سيقطع على النظام السوري ومن خلفه الروس فرصة العودة إلى شرق الفرات، وهو ما استفز الروس الذين صعدوا من الحملة العسكرية والقصف الجوي، ومجددا بالميليشيات الإيرانية

في الأثناء ما زالت التصريحات التركية تميل إلى التهديد والتصعيد بعملية أحادية شرق الفرات، عبر الفصائل السورية المحتشدة على الحدود يدعمها الجيش التركي، للضغط على واشنطن بعدم المماثلة في ما يتعلق بسلاح الوحدات الكردية، كما تفعل في منبج.

الاتفاق على ترتيب الوضع شرقي الفرات إذا ما تم، سيقطع على النظام السوري ومن خلفه الروس فرصة العودة إلى شرق الفرات، وهو ما استفز الروس الذين صعدوا من الحملة العسكرية والقصف الجوي، واستعانوا مجددا بالميليشيات الإيرانية، مع تراجع الدعم التركي للفصائل، لإحراز تقدم في ما يتعلق بالسيطرة على الطرق الرئيسية 4م و5م.

وتركيا الآن تضع قدما في مسار استئانة مع الروس والإيرانيين، والقدم الأخرى في مسار العمليات المشتركة مع الأميركيين في شانلي أورفة التركية؛ فالتقارب مع الأميركيين أتى بعد شراء تركيا لمنظومة أس 400 الروسية، ما استفز الولايات المتحدة التي يبدو أنها حسمت أمرها بعدم الانسحاب من سوريا، مع رفض

وتكثف أوروبي في ملء الفراغ، وهي تزيد عدد جنودها في قاعدة التنف على المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني.

ورغم التخبط الذي شهده السياسة الأميركية مؤخرا، إلا أن الاستراتيجية الأميركية في سوريا تميل إلى فرض مناطق حكم ذاتي، شرق الفرات وفي إدلب ومناطق النظام وروسيا، مع تمسك بإخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا، أو تحجيمها ما أمكن.

ليس تنفيذ اتفاق المنطقة الآمنة ليس بيسر حال واشنطن، إذ عليها مراعاة الديموغرافيا السورية، وإقناع الوحدات بالانسحاب من المناطق المتفق عليها، وتهدئة مخاوف تركيا التي لا تتفق بالوعود الأميركية بعد تجربة اتفاق «خارطة الطريق» في منيح المتفق عليها في يوليو 2018.

وبعزز الجنرال الأميركي جوزيف فونيل، المتقاعد في مارس الماضي من منصب القيادة الأميركية الوسطى، اتفاق المنطقة الآمنة، ويرى أنه ستكون له نتائج عكسية على صعيد الاستقرار، وسيستب في نزوح غالبية الأكراد ومقاومة الوضع الإنساني.

وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من الوصول إلى اتفاق سريع مع الأتراك بشأن المنطقة الآمنة، فهي على الأقل ستماطل وتمتص الغضب التركي وتحبط حالة الاستنفار والحشد مقابل تل أبيض السورية؛ أما إذا نجحت، فهذا يعني أنها وضعت تسوية نهائية لشرقي الفرات، وقد تتدفق إليها أموال إعادة الإعمار من أطراف عربية، ما سيضعف على روسيا للقبول بحل سياسي كامل سوريا.

على أي حال، إكمال المفاوضات بشأن إنشاء هذه المنطقة وترتيب وضع شرقي الفرات لا يزال محفوفا بالمخاطر، ويهدد بالفشل. لكن واشنطن تسابق موسكو في تنفيذ سياساتها في سوريا، فالأولى تريد ترتيب وضع شرق الفرات، وفرض حكم ذاتي فيه، والثانية تريد حسم ملف منطقة خفض التصعيد الأخيرة في إدلب، وكل يريد رفع رصيده حين يتم عقد اجتماع أمني جديد

في القدس مع إسرائيل، التي تريدها روسيا عرابة الحل الروسي في سوريا، أي عودة الاعتراف بنظام الأسد، والبدء بإعادة الإعمار وعودة اللاجئين.



النظر من الزاوية الخطأ لأزمة لبنان مع حزب الله